

## الإنتاج الفكرى وحق المؤلف

١ . د . شعبان عبد العزيز خليفة \*

يشتمل هذا المقال على خمسة عناصر أساسية هي :

- ثورة المعلومات الراهنة وأبعادها .
- الاتجاهات العددية والتنوعية للإنتاج الفكرى .
- الحقوق الادبية المعنوية للمؤلف وخصائصها .
- الحقوق المالية المادية للمؤلف وخصائصها .
- الأعمال التى تسرى عليها الحماية والأعمال التى تنحصر عنها الحماية .

يقصد بالإنتاج الفكرى تلك المعلومات التى يفرزها العقل البشرى وتسجل على وسيط خارجى قابل للتداول والتناول بين الناس . ولقد شهد النصف الثانى من قرننا العشرين فيضا مفرقا من هذه المعلومات جعل الخبراء يصفونه بإسم « ثورة المعلومات » ويعدونها على أنها الثورة الثالثة بعد الثورة الزراعية والثورة الصناعية من حيث الآثار والبصمات التى تركتها على مسيرة البشرية وتقدمها وازدهارها . حقا لقد سبقت « ثورة المعلومات » الراهنة ثورات أخرى من جنسها تمثلت أولاها فى اختراع الكتابة فى نحو الألف السادسة قبل الميلاد . وتمثلت ثانياتها فى اختراع الورق فى مطلع القرن الثانى الميلادى . وتمثلت ثالثتها فى اختراع الطباعة فى منتصف القرن الخامس عشر الميلادى . ولكنها كانت جميعا ثورات أحادية البعد . أما ثورة المعلومات الراهنة والتى نشهدها الآن فى النصف الثانى من القرن العشرين فهى ثورة متعددة الأبعاد والحدود والمعالم . ولعل أخطر أبعادها : تعدد أشكال أوعية المعلومات بما لم يحدث فى أى وقت مضى ، فلدينا الآن الكتب ، ولدينا الدوريات ، والمصغرات الفيلمية ، والمواد السمعية والبصرية ، والوثائق الارشيفية . وملفات البيانات المقروءة آليا — تلك التى يفرزها الحاسب الآلى ولدينا العملاق النائم واعنى به الأقراص البصرية — والقرص البصرى الواحد الذى يضم

---

(\*) أستاذ بقسم الوثائق والمكتبات بكلية الآداب — جامعة القاهرة — والمعار حاليا لكلية الانسانيات بجامعة قطر .

حوالى خمسة ملايين صفحة أى نحو عشرة آلاف كتاب كل كتاب بمتوسط خمسمائة صفحة .

بعد آخر لثورة المعلومات الراهنة : ضخامة عدد المفردات التى تصدر داخل كل شكل من هذه الأشكال بما لم يحدث فى أى وقت مضى ، ويكفى القول الآن بأن ما صدر فى الثلاثين سنة الأخيرة من كتب ودوريات يعدل أربعة أمثال ما صدر فى خمسة قرون من ١٤٥٥ - ١٩٥٥ . فقد قدر ما صدر من كتب منذ دخول الطباعة حتى اليوم بنحو خمسة عشر مليوناً من الكتب منها اثنا عشر مليوناً فى الثلاثين سنة ١٩٥٥ - ١٩٨٥ . ولعل البعد الثالث فى هذه الثورة يكمن فى ملكية كمية المعلومات التى يقذف بها العقل البشرى كل سنة مما يستحيل معه السيطرة اليدوية على هذه المعلومات ، وادى بالتالى الى اختراع أجهزة وآلات لتحليل واختزان واسترجاع هذه المعلومات ، وقد اختص بهذه الآلات والأجهزة فرع من فروع الصناعة يعرف « بتكنولوجيا المعلومات » . ولقد غدا اتخاذ أى قرار على المستوى الرسمى أو الشخصى أو مستوى البحث العلمى فى الوقت الراهن دون الاستناد الى المعلومات الدقيقة والصحيحة ضرباً من ضروب العبث والتخبط . ولقد أدت ثورة المعلومات بصورتها هذه الى بزوغ فجر علم جديد هو أحدث العلوم البشرية على الإطلاق يعرف باسم « علم المعلومات » ، وهو العلم الذى يرصد ويسجل حركة المعلومات فى مصادرها ومسيرها ويتتبع الأساليب والنظم الكفيلة بضبطها والسيطرة عليها وتحليلها واختزانها واسترجاعها وتقديمها للعلماء والباحثين حتى يبدأوا من حيث انتهى الآخرون ، وهذا هو جوهر التقدم ولبه .

### الاتجاهات العديدة والنوعية للإنتاج الفكرى :

وجتى لانتحول معالجتنا لثورة المعلومات الراهنة ومؤثراتها العديدة والنوعية الى مجرد فورة حماسية أو الى ضرب من ضروب التعصب المهنى فاننى أستمح القراء عذراً فى أن أثقل عليهم ببعض الأرقام والنسب المثوية إيماناً منى بأن الرقم هو مخ العلم واعتذر أيضاً عن أننى لن أذهب الى أبعد من الرقم والنسبة المثوية ذلك أن الرقم الواحد مهما دق والنسبة المثوية مهما صغرت يقف خلفها حشد هائل من العوامل والظروف الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والفكرية والتاريخية ينوء كاهل هذا المقال فى الإلمام بها فضلاً عن الدخول فى تفاصيلها .

يصدر كل سنة فى هذا العالم نحو ٨٠٠.٠٠٠ كتاب وعندما أقول كتاباً فأنا أعنى عملاً فكرياً - عنواناً - بصرف النظر عن النسخ التى تصدر من الكتاب الواحد فقد يصدر من الكتاب الواحد ألف نسخة أو عشرة آلاف نسخة أو مليون نسخة ومع هذا يبقى كتاباً واحداً . كذلك يصدر فى

كل سنة ٥٠٠.٠٠٠ دورية بصرف النظر عن الاعداد التى تصدر من الدورية الواحدة أو النسخ التى تطبع منها . كما يصدر مليونان من المصغرات الفيلمية ومليونان من المواد السمعية البصرية وعشرات الآلاف من ملفات البيانات المقروءة آليا وبلايين الوثائق الارشيفية ومائتا قرص بصرى فى السنة الواحدة .

إن عدد النسخ التى تصدر من الكتب سنويا يدور حول خمسة عشر مليار نسخة ، وعدد النسخ من الدوريات يدور حول مائتى مليار نسخة . ونحن نستهلك فى صناعة هذه الكمية من النسخ ثمانين مليون طن ورق ولو صنعنا من هذا الورق لفافة لأمكنا أن نغلف بها الكرة الأرضية سبع مرات فى كل سنة .

ويشير عدد الكتب الصادرة فى علاقتها بعدد سكان الأرض الى ١٦٤ عنوانا لكل مليون نسخة ، كما يشير عدد النسخ الى ثلاث نسخ لكل نسمة .

ولو أننا أردنا التوزيع الجغرافى لحركة إنتاج الكتب لوجدنا أن قارة أوروبا تنصدر قارات العالم فى نشر الكتب حيث تنتج وحدها — بما فيها الاتحاد السوفيتى — ٥٣ ٪ من كتب العالم رغم أنه يسكنها ١٦ ٪ فقط من سكان العالم ، تليها فى هذا الصدد قارة آسيا وتنتج ٢٣ ٪ من الكتب كأخر قارات العالم إنتاجا للكتب حيث افريقيا تنشر ١٧ ٪ من الكتب رغم حيث تنشر ٧٥ ٪ من كتب العالم مما يتناسب الى حد كبير مع السكان الذين يمثلون ٨٥ ٪ من سكان العالم . ودائما تأتى قارتا افريقيا واستراليا رغم أنه يقطنها ٥٨ ٪ من البشر ، ثم أمريكا الشمالية اذ تنشر سنويا ١٣ ٪ من الكتب رغم أن نسبة سكانها لاتزيد على ٦ ٪ ، تليها أمريكا الجنوبية سكانها البالغة نسبتهم ١١ ٪ بينما استراليا تننتج ١٥ ٪ من كتب العالم رغم أنه يسكنها مجرد ٥ ٪ من البشر . والعالم العربى لشطربه ينشر أقل من ١ ٪ من كتب العالم رغم أن نسبة السكان فيه ترتفع الى ٤ ٪ من سكان الأرض .

وبصفة عامة فإن الدول المتقدمة تنتج ٧٣ ٪ من الكتب رغم أن نسبة السكان فيها لاتزيد عن ٢٥ ٪ ، بينما الدول النامية تنشر ٢٦ ٪ من كتب العالم رغم أنه يسكنها ٧٥ ٪ من السكان .

وأكبر عشرة دول منتجة للكتب هى على التوالى حسب متوسط آخر ثلاث سنوات متاحة ( ٨٣ — ٨٥ ) :

الاتحاد السوفيتى (٩٥.٠٠٠ عنوان) فرنسا (٣٧.٠٠٠ عنوان)  
الولايات المتحدة (٨٨.٠٠٠ عنوان) كوريا الجنوبية (٣٥.٠٠٠ عنوان)  
المانيا الغربية (٦٠.٠٠٠ عنوان) الصين الشعبية (٣٤.٠٠٠ عنوان)  
بريطانيا (٥٠.٠٠٠ عنوان) اسبانيا (٣٠.٠٠٠ عنوان)  
اليابان (٤٥.٠٠٠ عنوان) كندا (٢٥.٠٠٠ عنوان)

ويشير توزيع الكتب الصادرة في العالم سنويا على فروع المعرفة البشرية المختلفة الى تفوق ساحق للعلوم الاجتماعية تليها الآداب ثم الجغرافيا والتاريخ والتراجم ثم العلوم التطبيقية فالعلوم البحتة والديانات وأقل إنتاج العالم في الفلسفة والفنون واللغات على التوالى .

وتدور نسبة كتب الاطفال في الانتاج الفكرى العالمى حول ٥ ٪ ، بينما الكتب المدرسية تصل نسبتها الى ٢٥ ٪ مما يجعل كتب الثقافة العامة — التى تسمى بكتب الكبار تدور حول ٧٠ ٪ من الكتب المنشورة سنويا .

ورغم أن البشر يتكلمون أربعة آلاف لغة إلا أن اثنتى عشرة لغة فقط يتكلمها ثلاثة ارباع سكان الأرض ، وتعتبر الترجمة عاملا أساسيا في نقل الفكر من لغة الى أخرى الى قوم لا يستطيعون قراءة الفكر بلغته الأصلية وتتراوح نسبة الكتب المترجمة سنويا بين ٨ و ١٠ ٪ من مجموع الكتب المنشورة في كل سنة أى بين ستين ألف وثمانين ألف كتاب في السنة ، وأكثر اللغات ترجمة منها هى اللغة الانجليزية والروسية والفرنسية والامانية والاطالية على التوالى .

إن هذا الانتاج الفكرى المتزايد سنة بعد سنة يتوافر على انتاجه نحو خمسة ملايين مؤلف ، والمؤلف في هذا الاحصاء هو من له ثلاثة كتب فأكثر أو ما يعادلها من الدراسات والأبحاث في الأوعية الأخرى . ومن أسف أنه ليس من بين هذه الملايين من المؤلفين سوى مائتى مؤلف فقط مشهورين على مستوى العالم كله وهم الذين تترجم أعمالهم عدة مرات الى عدد من اللغات في عدة دول سنويا .

### الحقوق الأدبية للمؤلف وخصائصها :

ومهما يكن من أمر فإن لكل مؤلف في مؤلفاته حقوق تعرف بحقوق « الملكية الفكرية » وهى ملكية من نوع خاص ليست كسائر الملكيات ، إذ تنطوى هذه الملكية على نوعين من الحقوق : حقوق أدبية معنوية ، وحقوق مالية مادية . ولو أننا تتبعنا حياة أى كتاب لا يمكننا تقسيم هذه الحياة الى ثلاث مراحل محددة القسمات في علاقتها بهذه الحقوق : المرحلة الأولى

تبدأ بعد تسجيل أفكار المؤلف وحتى اتخاذ قرار النشر وفي هذه المرحلة يكون الكتاب ملكا خالصا للمؤلف إن شاء طلع به على الناس وإن شاء حجبهم عنهم وهنا في هذه المرحلة تنشأ للمؤلف حقوق أدبية معنوية خالصة . أما المرحلة الثانية فتبدأ بعد اتخاذ قرار النشر وحتى بعد وفاة المؤلف بفترة محددة ، وفي هذه المرحلة يصبح الكتاب محلا للتعامل المادى بين المؤلف والناشر من جهة وبين الناشر والجمهور من جهة ثانية ، وهنا تنشأ الى جانب الحقوق المعنوية الأدبية حقوق أخرى مالية مادية ، أما المرحلة الثالثة فانها تبدأ بعد وفاة المؤلف بفترة معينة والى الأبد ، وفي هذه المرحلة تسلم الحقوق المالية المادية عن الحقوق الأدبية المعنوية لتسقط في الملك العام ولتبقى هذه الأخيرة الى آخر الدهر وطالما كان للكتاب اثر على وجه الأرض .

والسؤال الآن ما هى الحقوق الأدبية المعنوية للمؤلف وما هى خصائصها ؟

لقد أجمعت التشريعات الوطنية لحقوق المؤلفين وقد بنيت في معظمها على ما جاء في اتفاقية برن لسنة ١٨٨٦ وتعديلاتها المختلفة واتفاقية بروكسل لسنة ١٩٥٤ وتعديلاتها ، أجمعت على أن لكل مؤلف في مؤلفاته أربعة حقوق أدبية ، أود أن ألفت الانتباه بداية على أن لكل منها وجهين ، وجه إيجابى مخول للمؤلف وحده أن يمارسه ، والآخر سلبى محظور على الآخرين ممارسته أو إكراه المؤلف على أدائه .

### اول هذه الحقوق — حق النشر وتحديد طريقته :

فالمؤلف صاحب رسالة فكرية ، وهذه الرسالة لابد من بلوغها الى من وضعت من أجلهم ومن هذا المنطلق يضمن الشارع للمؤلف حق نشر أفكاره على الناس لاستطيع سلطة مهما كانت أن تمنعه من ذلك ، كما لا تستطيع سلطة أن تكره المؤلف أو تحمله على نشر شيء لا يريد أن ينشره لأنه وحده دون غيره الذى يقرر صلاحية ما ينشر والوقت الذى ينشر فيه ، ويضمن الشارع أيضا للمؤلف أن يحدد الطريقة أو الأسلوب الذى ينشر به عمله ، وليس لاحد أن يتدخل في تغيير ارادته في هذا الصدد .

إلا انه على الجانب الآخر ليس للمؤلف أن يمنع فردا من أن يستنسخ نفسه ولا استخدامه الشخصى نسخة واحدة من الكتاب أيا كانت وسيلة الاستنساخ ، كما انه ليس للمؤلف أن يمنع القاء أو تمثيل أو استخدام مادة الكتاب العلمية في مدرسة أو مؤسسة ما دام لا يؤخذ عن ذلك أجر . وليس للمؤلف أيضا أن يمنع التحليلات أو النقد في الصحف والاذاعة

والتلفزيون ، وليس له أن يمنع الاقتباسات من كتابه طالما كانت في حدود المعقول ( ١٠ / ) وطالما أشير إليه وإلى كتابه عند الاقتباس .

أما الحق الثنائي : فهو حق نسبة الكتاب إليه ، ذلك أن المؤلف بما له من أبوة على كتابه وباعتباره المسئول عن الكيان الفكري فيه ومن ثم فإن له وحده الحق في أن ينسب الكتاب إليه على الدوام بحيث يظل حاملا لإسمه مهما مر عليه من زمن ومهما تصرف المؤلف في حقوقه المالية . ويبينى على ذلك أن ينشر إسمه الحقيقي صراحة على العمل ، أو أن يستخدم إسمها مستعارا أو عبارة متخذة أو رمزا أو اختصارا بدل عليه ، كما أن له الحق المطلق في أن ينشر كتابه مجهلا غفلا من إسمه . وفي كل الأحوال الأخيرة له أن يكشف عن إسمه في أى وقت يشاء . وليس للآخرين أن يسطوا على أفكار المؤلف كلها أو بعضها وينهبوها وينسبونها لأنفسهم كما أنه ليس لأية سلطة مهما كانت أن تمنع المؤلف من نسبة العمل إليه بالطريقة التى يراها ملائمة لنفسه أو تلزمه بأن يكتب اسمه بطريقة معينة أو لا يكتب إسمه .

ويدور الحق الثالث حول سلطة المؤلف المطلقة في إدخال ما يراه من تعديلات وتغييرات في مصنفه بالحذف أو الإضافة والتفتيح والتهميز والتبسيط ، ليس فقط على شكل طبعات متتالية وإنما أيضا بعد تسليم المخطوط للناسخ ومثوله للطبع . وليس من حق الآخرين منعه من ذلك أو إدخال أية تعديلات أو تغييرات على أفكاره بما لايرضى عنه المؤلف . وهذا حق طبيعي له حتى يخرج كتابه في الصورة التى يريها وتناسب مع أسلوب وطريقة تفكيره . ويكون له أن يشهر حقه الأدبى هذا في وجه كل من يحاول تشويه فكرته أو مسخ عبارته .

وتصل هذه الحقوق ذروتها في حق المؤلف في سحب الكتاب من التداول بعد نشره وطرحه في السوق ، ذلك أن المؤلف قد يضع كتابه في ظل ظروف نفسية سيئة أو تحت ضغط سياسى أو اجتماعى لا قبل له بمناهضته ، وعندما تزول هذه الظروف يجد نفسه ناديا على السماح بنشره ، ذلك لأن ما ضمنه إياه من أفكار بدت له سليمة في ظروف خاصة وقع خلالها فريسة انفعالات نفسية طارئة أو مؤثرات اجتماعية عارضة فلما انقشعت هذه السحابة عن عقله واستعاد صفاء ذهنه واسترجع السيطرة على تفكيره تكشف له أفكاره السابقة عن صورة بشعة لاتعكس مكنون نفسه ولا تعبر عن حقيقة وعيه فصمم أن يكفر عن زلته بمحو هذا الأثر من سجل حياته لأنه لو نزل الكتاب في السوق لأصبح ماسا بسمعته ونقطة سوداء في تاريخه الفكرى ومن ثم فقد منحه الشارع الحق في أن يطلب سحب الكتاب من التداول .

وحتى لايتعسف المؤلف في استخدام هذا الحق نكايه في الناشر اذا

نشأ بينهما خلاف أعطى الشارع للمحكمة الابتدائية سلطة تقدير وجهة الأسباب التي تدعو إلى سحب الكتاب من التداول ، وعلى أن يعرض الناشر تعويضا عادلا عما أنفقته من مال في نشر الكتاب المسحوب من التداول في خلال أجل تحدده المحكمة وإلا زال كل أثر للحكم .

إن سحب الكتاب من التداول هو حق لصيق بالمؤلف وحده دون سواه يقرره بدافع من نفسه ولا يمكن لغيره أن يمارسه أو يحمله على أدائه .

تلك هي الحقوق الأدبية المعنوية للمؤلف حددها الشارع له وضمن له ممارستها وحرمتها على غيره ، إلا أنه من المحزن حقيقة أن هذه الحقوق يشوه جمالها وجلالها ويلطخ وجهها المشرق في كثير من الدول النامية قانون آخر غشوم هو قانون المطبوعات وإن شئنا الدقة قانون الرقابة على المطبوعات الذي يخول للرقيب سلطة منع النشر ، وسلطة إدخال تعديلات على الكتاب باقتطاع أجزاء منه بل وحتى تغيير العنوان إذا تطلب الأمر ذلك ، وتبلغ المأساة ذروتها في سلطة الرقيب مصادرة الكتاب من السوق ورغم أنه قد تجمعت لدى قوائم طويلة بكتب مارست الرقابة في بعض الدول النامية عملها فيها إلا أنني أكتفى ببعض الأمثلة فقط . فمن الكتب التي منعت من النشر في إحدى هذه الدول كتاب ( أولاد حارتنا ) لنجيب محفوظ ، ومن الكتب التي حذفت الرقابة منها كثيرا كتاب ( حقيقة ليبيبا ) لسامي حكيم ومن الكتب التي عدلت الرقابة عنوانها كتاب ( ملعون أبوك بلد ) الذي عدل إلى ( قصص سودانية ) لسيد أحمد الحردلو . ومن الكتب التي صودرت كتاب ( العالم سنة ١٩٨٤ ) لجورج أوروبل وكتاب ( الدنيا هي المشنقة ) لأبراهيم رضوان .

ومن الغريب جدا أن يتعاضد قانونا حق المؤلف والرقابة على المطبوعات في الدولة الواحدة ، وعندنا يحدث تنازع بين قانون الرقابة وقانون حق المؤلف فإن الغلبة بطبيعة الحال تكون للرقابة على المطبوعات .

إن هذا الموقف المتناقض في كثير من الدول النامية قد تأتى من أنها تمد يدها إلى الغرب تنقل عنه بلا وعى وفيها قانون حق المؤلف هناك ، وتمد اليد الأخرى إلى الشرق تنقل عنه إجراءات الرقابة ولصوغها في قيد من حديد تمارسه ضد المؤلفين ، حيث قانون حق المؤلف مظهر من مظاهر أبهة الديمقراطية ، وقانون الرقابة على المطبوعات سياج لحماية المجتمع من الأفكار الهدامة على حسب تعبيرهم .

ومهما يكن من أمر فإن حقوق المؤلف المعنوية في جوهرها تنقسم بالأدبية ذلك أن تلك الحقوق مخولة للمؤلف أثناء حياته وبعد مماته وإلى الأبد ، تسألوننى بأن الأدبية قائمة في نسبة العمل إلى صاحبه فكيف تكون في حق النشر وتحديد طريقته وحق التغيير والتعديل وحق سحب الكتاب من

التداول بعد وفاة المؤلف فاقول بأن نية المؤلف قد انصرفت قبل وفاته الى ممارسة هذه الحقوق بالوضع الذى تركها عليه ومن ثم فهى قائمة له بعد الوفاة بنفس الطريقة اما اذا ترك المؤلف وصية بتعطيل حق من هذه الحقوق فله ذلك ايضا والى الابد كان يوصى بوقف النشر او بسحب الكتاب من التداول .

ومن خصائص هذه الحقوق ايضا انه لايجوز للمؤلف التنازل عنها باى حال من الأحوال وعلى سبيل المثال فليس للمؤلف أن يؤلف كتابا وينسبه لشخص آخر حتى ولو كان ابنه أو زوجته أو أخاه ، وعليه فان هؤلاء الذين يكتبون الرسائل الجامعية وأبحاث الترقية للآخرين يرتكبون جريمة يعاقب عليها القانون . والفلسفة الكامنة وراء هذه الخاصية هى أن الحقوق الأدبية لصيقة بشخصية المؤلف ، والشخصية لايجوز التصرف فيها بحكم كل القوانين والشرائع .

كذلك فان هذه الحقوق المعنوية لايجوز الحجز عايتها فاذا كان المؤلف مدينا فليس للدائن مثلا أن يحجز على كتاب لم ينشر ثم يقوم بنشره واستغلاله استغلالا ماليا استيفاء لهذا الدين لأن قرار النشر منوط بالمؤلف وحده ، وإنما يمكن للدائن أن يحجز على نسخ منشوره بالفعل .

وهذه الحقوق بطبيعتها لا تورث بل تنتهى فقط الى الورثة ليحافظوا عليها من أى اعتداء باعتبارهم أقرب الناس الى المؤلف ولا يجوز للورثة أن يستخدموا العناصر الايجابية فى هذه الحقوق فليس لهم أن ينشروا كتابا أوصى المؤلف بعدم نشره وليس لهم أن يغيروا فى محتويات كتاب استقر رأى المؤلف عليها قبل وفاته ، كما أنه ليس لهم مثلا أن يطلبوا سحب الكتاب من السوق . والورثة فى حفاظهم على هذه الحقوق إنما شأنهم فى ذلك شأن المجتمع كله والأجيال على تعاقبها ، إذ لكل الناس على مر العصور نفس السلطة فى حماية هذه الحقوق من العبث بها . ومن هذا المنطلق فان المؤلف لا يحتاج فى حياته أو بعد مماته أن يكتب على كتابه العبارة التقليدية بأن « حقوق النشر محفوظة » لأنها بهذه العبارة وبدونها محفوظة وقائمة .

واذا كانت تلك هى الحقوق الأدبية للمؤلف ، فان له أيضا حقوقا مالية مادية فى مؤلفاته ، ورغم يقينى بأن الغالبية الساحقة من مؤلفى العالم لا يتعيشون من مؤلفاتهم فان هناك مؤلفين يعيشون أساسا من دخل كتاباتهم ولذلك يضمن الشارع لكل مؤلف حق استغلال مؤلفه استغلالا ماليا والاستفادة من ثمار فكره استفادة مادية شأن المؤلفات فى هذا الجانب شأن أية ملكيات عقارية .

والأصل فى حق الاستغلال المادى هو أن يقوم المؤلف بنفسه على عملية الاستغلال هذه فيعود عليه وحده الربح من وراء الكتاب ، ولكن نظرا



لأن جل المؤلفين لا خبرة لهم بعملية النشر ولا وقت لديهم للاتجار بمؤلفاتهم ولا رغبة بهم للدخول في هذه المغامرة ومغازاتها ، فقد أعطى الشارع للمؤلف سلطة نقل عملية النشر الى غيره أى الى الناشر وأشار عليه بثلاث طرق للتعامل المادى معه :

فإذا ان يتقاضى المؤلف من الناشر مبلغا إجماليا من المال دفعة واحدة ( وقد سميت هذه الطريقة في التشريعات بطريقة التقدير الجزافى ) ويتم الدفع بعد أن يقدم المؤلف الكتاب أو بعد مراجعة التجارب والطبع ، وهذا المبلغ قد يكون نظير طبعة واحدة أو عن كل طبعات الكتاب في الحال والاستقبال . وإما أن يقتسم المؤلف صافى ربح الكتاب مع الناشر بعد أن يغطى هذا الأخير التكاليف التى دفعها في الكتاب علما بأن الاقسام هنا لا يعنى المناصفة أبدا بل بنسب معينة لكل منها تخضع لمكانة المؤلف وطبيعة الكتاب وإما أن يتقاضى المؤلف نسبة مئوية من سعر النسخة المباعة حسب التوزيع ، وهذه النسبة المئوية هى الأخرى تخضع لمكانة المؤلف وطبيعة الكتاب .

وإن لكل طريقة من هذه الطرق إيجابياتها وسلبياتها على المؤلف ففى حالة التقدير الجزافى يحصل المؤلف على استحقاقاته دفعة واحدة رغم أنها عادة ما تكون أقل مما لو اتبع إحدى الطريقتين الأخريين ، ولكن اذا صادف الكتاب رواجاً كبيراً وحقق عائداً ضخماً فليس للمؤلف أن يرجع على الناشر فى شيء عند جبهة التشريعات ، والتشريع الألمانى هو الوحيد الذى يجعل له نصيباً اذا حقق الكتاب عائداً غير عادى .

وفى حالة اقتسام الربح بعد تغطية التكاليف فرغم أن مستحقات المؤلف تكون أكبر إلا أن عليه أن ينتظر حتى يغطى الناشر تكاليفه وغالباً ما يبالغ الناشر فى حجم هذه التكاليف بل ويطبع كميات من النسخ أدثر مما اتفق عليه ، ومستحقات المؤلف عندما تتبلور فى النهاية الظاهرة لكلا الطرفين ورغم أن عائدها على المؤلف أكبر إلا أنها عرضة لأن يطبع الناشر عدداً أكبر من النسخ عما اتفق عايه . وعادة ما يلعب الناشر على حبل عبارة « سعر الغلاف » ذلك أن الناشر فى كثير من الأحيان يبيع بأكثر من سعر الغلاف وخاصة فى حالة التصدير والكتب المقررة فاذا ما واجهه المؤلف قال له إننا متفقون على نسبتك من « سعر الغلاف » وليس من « سعر البيع الفعلى » فاذا اتفقا على أن تكون النسبة المئوية من سعر البيع الفعلى واجهه الناشر بأنه يبيع بخضم لتجار الكتب المحليين . ولذلك ينصح المؤلف بالموازنة بين الاستهلاك المحلى والاستهلاك الخارجى من كتابه قبل أن يقرر ما اذا كانت النسبة التى يتقاضاها من « سعر الغلاف » أو من « سعر البيع الفعلى » .

واذا كان لنا أن نذكرى للمؤلف طريقة من هذه الطرق الثلاث فائنا

نركى طريقة « التقدير الجزافى » لكتب الثقافة العامة ، وطريقة النسبة المئوية من سعر البيع فى حالة الكتب المقررة والكتب المدرسية المساعدة .  
وننصح بعدم الدخول فى مهامات طريقة اقتسام الربح بعد تغطية التكاليف .

وثمة نقطة فى غاية الاهمية ارجو أن يلتفت اليها المؤلفون فى علاقتهم بالناشرين وهى أن اتفاق النشر والاستغلال المالى يقع باطلا لاحتج به أمام المحاكم اذا لم يكن هذا الاتفاق مكتوبا فى عقد ، فقد أجمعت تشريعات حق المؤلف على ضرورة كتابة حقوق الاستغلال المالى ووصفت عقد النشر بأنه شكلى أى يشترط الكتابة بصحة التصرف والاتفاق ، كما أنه عقد تبادلى يؤدى الى حقوق وواجبات متبادلة بين الطرفين وعقد معاوضة يهوض كل طرف عما بذل من جهد كما أنه عقد محدد أى لاينبغى أن يترك شيئا من عناصر الاتفاق إلا ونص عليه .

والحقوق المالية فى خصائصها هى على النقيض تماما من الحقوق الادبية المعنوية فهى **حقوق مؤقتة** مكفولة للمؤلف اثناء حياته ولورثته من بعده لمدة خمسين سنة فقط فى الاتفاقيات الدولية ومعظم التشريعات الوطنية . وفى حالة الكتب متعددة المؤلفين تحسب فترة الحماية من تاريخ وفاة آخر المشتركين فى التأليف ومن هنا فان الورثة الذين مات مورثهم أولا يتمتعون بفترة استغلال أطول . أما بالنسبة للكتب المجهلة وكتب الهيئات فان فترة الحماية تحسب من تاريخ الوفاة حتى ولو كان قد مضى عليها عشرون سنة . بعد فترة الحماية يسقط الكتاب فى الملك العام أو الدومين العام كما يقول الفقهاء ويحق لآى شخص أن يستغله استغلالا ماليا ماديا مع عدم الاخلال بأى من الحقوق الادبية المعنوية .

وبالاضافة الى تأقيت الحق المالى فان هذه الحقوق تجوز التنازل عنها بأوجه التنازل المختلفة ، ومن بينها الهبة والوصية والوقف أو تركها للناشر ، كما يجوز الحجز عليها استيفاء لديون على المؤلف ، وتنقل هذه الحقوق الى الورثة ويجرى تصرفهم فيها كسائر الملكيات المادية التى تؤول اليهم من مورثهم .

والسؤال الذى يفرضه السياق هنا هل تسرى الحماية على كل المؤلفات أم انها تسرى على البعض وتنحصر عن البعض الآخر ؟

وبداية نقول بأن الشارع قد توسع بقدر الامكان فى فئات الاعمال التى تجب لها الحماية وقلل من الفئات التى تسقط فى الملك العام بعد نشرها مباشرة ، فحدد الاعمال التى تحمى بأنها **الاعمال المبكرة** ، ويجب الا ننزعج فليس المقصود بالابتكار هنا هو الابتكار فى الافكار والمعلومات ، ذلك أننا لو طبقنا هذا المعيار لما انطبق على ٥ ٪ من الاعمال التى تنشر

سنويا في العالم . وإنما المقصود بالابتكار هو أن يكتسب الكتاب طابعاً شخصياً من حيث الأسلوب وطريقة العرض ومنهج المعالجة وينطق بذاتية المؤلف . أما الأفكار نفسها فمطروحة على الساحة منذ آدم يأخذ كل مؤلف ما يعكس ذاته .

كذلك تسرى الحماية على **العناوين المبتكرة** بصرف النظر عن المحتويات ، ذلك أن المؤلف قد يجهد ذهنه في ابتداء عنوان يكون علماً على كتابه ومن هنا لا يجوز لمؤلف آخر أن يسطو على هذا العنوان ويضعه على كتاب له حتى ولو اختلفت المحتويات تماماً ومن أمثلة العناوين التي ينظر إليها القانون على أنها مبتكرة :

هذا أو الطوفان — لكى لا تحرثوا في البحر — الموكوس في بلاد الفلوس — الصعلوكى في بلاد الافرنكى — علبة من الصفيح الصدى — قطرة على نار .

أما إذا كان العنوان عادياً يدل على رأس موضوع فلا حماية له مثل مقدمة في علم النبات ، المدخل الى تاريخ آسيا ، علم النفس التربوى ، الانتاج الحيوانى ..

ولا يتردد القانون في حماية المترجمات نظراً لما يبذله المترجم من جهد مرير في انتقاء الالفاظ واختيار الأساليب المناسبة للتعبير عن الأفكار الأصلية بل ومعايشة الظروف التى ألف فيها الكتاب الأصلى ، ولا يهم أن تكون هناك عدة ترجمات للكتاب الواحد طالما كان لكل منها طابع خاص حتى ولو اقتصر مجهود المترجم على مجرد الاقتباس من عدة ترجمات سابقة يختار منها أطلى العبارات وأجمل الأساليب بحيث استطاع أن يخرج من هذا المزيج ترجمة متميزة عما سبقها من ترجمات .

ويسبغ القانون الحماية كذلك على **الشروح والملاحظات والذيل والاستدراكات** ويعتبرها أعمالاً جديدة ذات طابع شخصى رغم أنها بنيت على أصل سابق عليها . وبالمثل تنسحب الحماية على **كتب التراث المحققة** إذ يبذل المحقق جهداً ضخماً في جمع ما يمكن جمعه من نسخ المخطوط ويعارض بينها ويقابلها ليخرج بأكمل نص وأقربه الى الأصل ثم يشرح النص ويعلق عليه وعلى الاعلام ، ويعيد الكشافات ، وهذا المجهود قد يقترب من جهد التأليف إن لم يعدله ، ومن ثم تجب له الحماية .

وعلى الجانب الآخر قتل الشارع كما ذكرت من نطاق الأعمال التي تتحسر عنها الحماية فقصرها على التجميعات ، ذلك أنها لا تأتى بجديد وليس فيها إعمال للذهن أو الفكر إذ لاتخرج عن كونها اختياراً من أعمال الآخرين وليس لجامعها من فضل لا فى الأسلوب ولا فى الأفكار ، ولو وجد

الشارع فيها بصيصا من جهد شخصي لشمها بالحماية بدليل أن هذه التجميعات لو اتبعت بشروح أو تعليقات أو دراسات لانتقلت الى فئات الاعمال واجبة الحماية وبدليل أن التجميعات البيلوغرافية حتى اصغرها تعتبر أعمالا مبتكرة واجبة الحماية .

ويهدر القانون ايضا الحقوق المالية لمجموعات الوثائق الرسمية ونصوص القوانين والمراسيم واللوائح والاتفاقيات والاحكام القضائية ، ويجعلها تسقط في الملك العام بمجرد صدورها ، أن هذه الاعمال بحكم طبيعتها تنفر من أن تكون محلا لحق خاص بل إنها لا تؤدي رسالتها إلا بجعلها في متناول الجميع بحيث يستطيع كل فرد أن يعرف حكم القانون أو اتجاه القضاء فيما يهمه من أمور وأن يقتنى خطب المسؤولين وتصريحاتهم . وما يجدر ذكره في هذا الصدد أن هناك دور نشر تقوم أساسا على نشر هذه الاعمال . أما اذا ألحقت هذه الوثائق أو القوانين أو القرارات بشروح وتعليقات تكسبها جدة وطابعا خاصا فانها تكون محلا للحماية .

تلك إذن هي الصورة الكاملة لحدود حقوق المؤلف أدبية كانت أو مادية ، وأود في نهاية المطاف أن أقرر بأن هذه الحقوق بفئتها ورغم أنف كل التشريعات تواجه منعطفا خطرا من جراء تكنولوجيا المعلومات من جهة وقرصنة النشر من جهة ثانية ، ذلك أن تكنولوجيا المعلومات أسرع تطورا من أى تشريع فقد يسرت هذه التكنولوجيا لكل قارئ أن يستنسخ لنفسه نسخة من الكتاب بسرعة فائقة ، كما سهلت اختزان واسترجاع أية معلومات ونقلها في التو والحال الى أبعد نقطة على سطح الأرض . ومن هنا فإن الكتاب — وخاصة العلمى — الذى كان يطبع منه خمسة آلاف نسخة في أوائل الخمسينات لم يعد يطبع منه أكثر من ألف نسخة وربما خمسمائة نسخة الآن .

كذلك انتشر تزوير الكتب — أى طبعها ونشرها بل وترجمتها — دون إذن المؤلف بين أرجاء العالم ، وتظهر بيروت ، وبغداد ، ودمشق ، والقاهرة ، وهونج كونج ، وطوكيو ، ومانيلا بل ويكين وفرانكفورت وطنجة كمراكز رئيسية لعملية التزوير هذه .

وتحضرني الآن اطرف عملية تزوير صادفتها ذلك أن قرصنة النشر قد دأبوا على تزوير كل كتب الكاتب خالد محمد خالد لرواجها مما حمله على نشر نداء في ظهر صفحة عنوان كتاب « معجزة الاسلام عمر بن عبد العزيز » وجهه الى تجار الكتب والقراء بأن يطلبوا الكتاب منه شخصيا ومن الناشر الاصلى ، فقام المزورون بتزوير الكتاب بما فيه هذا النداء ايضا فبدت النسخ المزورة كأنها أصلية وخدع المؤلف نفسه فيها .

## اهم مصادر البحث

### ( ١ ) العربية :

- اليونسكو ، الحولية الاحصائية للدول العربية الاعضاء ، باريس ، اليونسكو ، ١٩٨٤ .
- وجمان ، إدوارد ، تداول الكتاب على النطاق الدولي . باريس ، اليونسكو ، ١٩٨٢ .
- اسكارين ، روبير : اتجاهات النهوض بالكتاب في العالم ١٩٧٩ — ١٩٧٨ ، باريس ، لايونسكو ، ١٩٨٢ .
- ابو اليزيد على الميثت : حقوق المؤلف الأدبية . القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٦٠ .
- السيد ابو النجا : وقف الاعتداء على حقوق المؤلفين والناشرين . القاهرة ، ١٩٦٩ .
- عبد المنعم فرج الصدة : الملكية المعنوية ، حق المؤلف . القاهرة ، المطبعة العالية ، ١٩٦٧ .
- محمد على عرفة : شرح القانون المدني الجديد ، في حق الملكية ، ج ١ ، ط ٣ . القاهرة ، مطبعة جامعة القاهرة ، ١٩٥٤ .
- مختار القاضي : حق المؤلف ، الكتاب الاول . النظرية العامة . العامة . القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٥٨ .

### ( ب ) الأجنبية :

- 1 — Index Translationum , Paris ,Unesco , 1986 .
- 2 — Nicholson , Mangaret : A manual of American Copirig htpractice , London , Oxford Univv sity Press , 1975 .
- 3 — Unesco Yearbook , Paris , Unesco , 1986 .
- 4 — United Nations Stical Yearbook ,New york , U.N , 1986 .

